الأنباء
الجمعة 5 اكتوبر 2012

تمنت أن يعلن مجلس الوزراء التزامه بإجراء الانتخابات المقبلة وفق النظام الحالي

«الأغلبية»: قرار الحكومة حل مجلس 2009 جاء متأخراً

بعد اجتماع لها امس الأول في ديوان النائب السابق عبدالله البرغش أصدرت كتلة الاغلبية بيانا صحافيا حول آخر التطورات السياسية قالت فيه:

يمر النظام الديموقراطي في الكويت هذه الايام بمنعطف خطير يتمثل في مؤامرة متواصلة تستهدف تزوير ارادة الامة من خلال تعديل النظام الانتخابي عبر مراسيم الضرورة دون التزام بضوابط الدستور التي قررتها المادة (71) من الدستور، ودون اعتبار لما اوردته المحكمة الدستورية في العديد من احكامها بشأن حدود استخدام مراسيم الضرورة.

واضافت الكتلة: ان الشعب الكويتي يدرك ان المؤامرة على الدستور والنظام الديموقراطي، انما تحاك من قبل اطراف سقطت شعبيا وموغلة بالفساد، مع اصحاب مصالح ونفوذ يسعون الى تغييب الارادة الشعبية، وتشييد نظام دولة بوليسية وحكم فردي، من اجل ضمان تعاظم ثرواتهم وسيطرتهم على اصحاب القرار ومفاصله، واستمرار نهبهم وهدرهم المال العام بلا رقيب او حسيب.

وزادت: لقد جاء قرار مجلس الوزراء يوم اول امس (الاربعاء) بشأن حل مجلس الامة المنتخب عام 2009 متأخر كثيرا، وبعد ان تم ادخال البلاد في فراغ دستوري عطل مصالح الناس وتسبب في اهدار الرقابة الشعبية، وقد كنا نتمنى ان يعلن مجلس الوزراء التزامه باجراء الانتخابات المقبلة وفق النظام الانتخابي القائم، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن المقدم من الحكومة بشأن القانون رقم (42) لسنة 2006، كما سبق أن تعهدت الحكومة بذلك على لسان وزيري العدل والاعلام في مؤتمراتهما الصحافية، مضيفة ان نكوص الحكومة عن تعهداتها العلنية انما يكشف مقدار ضعف هذه الحكومة وحجم لا مبالاتها واستخفافها بالرأي العام، وهي حكومة خاضعة للضغوط، فاقدة المصداقية، لا تؤتمن على مصالح البلاد والعباد.

من جانب آخر، فان استمرار خضوع السلطة لتأثير اصحاب المصالح غير المشروعة، وتلاعبهم بقرارات الدولة المصيرية وفقها، يكشف ان السلطة تتجه نحو انفصال تام عن الواقع السياسي القائم، وعدم مبالاة برأي المواطنين، وهو تطور بالغ الخطورة من شأنه ان يخرج القرار من أيدي اصحابه، ويجعل السلطة مجرد واجهة لاركان فساد لا يتورعون عن تخريب العلاقة بين الشعب وأسرة الصباح انسياقا خلف احقادهم ومصالحهم.

واضافت الكتلة إن تجارب التاريخ السياسي للكويت تكفي لتنبيه من يعقل الأمور إلى خطورة استمرار خضوع السلطة وتحكم الطبقة الفاسدة بقراراتها، كما تكفي للتنبيه إلى خطورة انفصال السلطة عن الشعب ومصالحه وانقيادها خلف تلك الطبقة.

إننا في «كتلة الأغلبية» نوجه خطابنا هذا إلى من بيده القرار، ونقول إن الشعب الكويتي الحر لن يقبل تمادي السلطة في تجاوز أحكام الدستور والقضاء، كما لن يقبل استمرار هيمنة طبقة فاسدة على القرار، وسوف يعبر الشعب عن رفضه ويدافع عن حقوقه ومصالحه عبر كافة الوسائل المتاحة، فالأمر لم يتوقف على مؤامرات الانقلاب على النظام الدستوري، بل تعداه إلى تكريس منهج شق الوحدة الوطنية وتعزيز الانتقائية في تطبيق القانون.

وبهذا الصدد تدعو «كتلة الأغلبية» الشعب الكويتي وجميع قواه السياسية والنقابية والمدنية إلى التماسك والتضامن لمقاومة العبث الجاري في البلاد، وإعادة الأمور إلى نصابها وإلزام السلطة باحترام إرادة الشعب والالتزام بدستور 1962، وتخليص مركز القرار من هيمنة طبقة فاسدة، وإننا إذ نعلن عزمنا على التصدي للعبث السياسي الدائر، فإننا في الوقت ذاته نحذر السلطة من مغبة تحويل الكويت إلى دولة بوليسية، واللجوء إلى القمع والملاحقات السياسية.

حفظ الله الكويت وأهلها من مكروه.

جانب من اجتماع كتلة الأغلبية في ديوان البرغش (هاني الشمري)

البرغش ومطيع والهطلاني والمطر والدمخي خلال الاجتماع

الشاهين لـ«الأنباء»: ضرورة الالتزام بأحكام الدستور والقضاء

البرغش: تقليص أصوات الناخب إلى صوت أو صوتين بمرسوم ضرورة انقلاب ثالث على الدستور

حراكنا القادم بمشاركة الحراك الشعبي والوطني والشبابي وجميع مؤسسات المجتمع

واعتبر النائب السابق عبدالله البرغش تقليص أصوات الناخب الى صوت أو صوتين من خلال مرسوم ضرورة «انقلابا ثالثا على الدستور» ومرفوضا من قبل كتلة الأغلبية ويرفضه أهل الكويت «حسبما لامسنا منه ذلك»، موضحا ان الرفض ليس استجداء بأحد بل هو مطالب صرفة بحقوق مشروعة، مشيرا الى ان أصحاب المصالح يمارسون ادوارا محمومة لدى أصحاب السلطة لإخراج هذا القانون وفقا لمصالحهم ولزيادة نهبهم للبلد.

ودعا البرغش عقب اجتماع عقد أمس الأول بحضور 27 من أعضاء الكتلة في ديوانه بمنطقة «الرقة» للمسارعة بصدور مرسوم الدعوة الى الانتخابات وفق نظام الدوائر القائم، وليختر الشعب الأخيار من أبنائه لتمثيله «ولا نقول ان الاخيار حكر على الأغلبية»، مشددا على ان تغيير قانون الدوائر الانتخابية حق صرف للمجلس المقبل مستدركا: «وسنرضى بنتيجة ما ينتهي عليه بأصوات الحكومة والمجلس».

وبين البرغش ان الأغلبية اتفقت على ان يتمخض عن اجتماعها بيان يشمل جميع أعضائها من خلال لجنة من ثلاثة أعضاء هم مسلم البراك وأسامة الشاهين وعادل الدمخي. وقال ان الكتلة ناقشت «قضية البدون» وأسلوب التعامل الأمني الوحشي الذي تعرضوا له مؤخرا، مشددا على ان الأغلبية لن ترضى باستمرار هذا القمع المتعمد وتطور هذا الأسلوب الأمني الذي يرسخ بأن هذا الشعب لا يسير إلا بالخيار الأمني، مؤكدا ان الشعب لن يقبل بهذه المهزلة الأمنية ان تستمر من وزير الداخلية وقيادات الوزارة «ولابد من التعامل مع التجمعات بإنسانية بعد اليوم».

ولفت البرغش الى ان الأغلبية قررت ان يكون حراكها القادم بمشاركة الحراك الشعبي الوطني والشبابي ومؤسسات المجتمع «فالكل يجب ان يدافع عن حقه ومقدراته» ولا يترك الأمر لمجموعة ثم تنتج قرارات غير مرغوبة وينحسر وهو في منزله، كاشفا أنهم سيبدأون سلسلة من الندوات في مختلف المناطق، مستدركا بأنه لم يتحدد يوم للتجمع في ساحة الإرادة حتى يتم التنسيق مع «نهج».

وأشار البرغش الى ان أعضاء الكتلة مستمرون في خيار مقاطعة الانتخابات في حال مست الدوائر سواء بتعديلها أو تقليص أصوات الناخب عبر مراسيم ضرورة «وسيكون موقفنا معلنا ضمن البيان لكتلة الاغلبية»، مشيرا الى استمرار التعاون مع الجبهة الوطنية.

من جانبه قال عضو مجلس 2012 المبطل المحامي اسامة الشاهين لـ «الأنباء» ان الاغلبية اتفقت على عقد اجتماع الاسبوع المقبل ليس للاغلبية فقط ولكن بالتعاون مع اخواننا في الجبهة الوطنية لحماية الدستور ومظلة نهج الوطنية للاتفاق على آفاق الحراك في الفترة المقبلة وتقييم المسيرة الفائتة وتنسيق الصفوف والخطوات بشكل اكبر واوضح.

وتمنى الشاهين الالتزام باحكام الدستور والقضاء لانه متى ما التزمنا جميعا كشعب وسلطة باحكام الدستور والقضاء فاننا سنكون على جادة الاستقرار والتنمية التي نبحث عنها جميعا ولكن للاسف هناك من يضغط من اصحاب النفوذ غير الدستوري على المؤسسات الدستورية كي تتوجه باتجاهات وتتخذ قرارات مفصلة حسب مصالحهم الذاتية، آملا من الجميع ان يدعوا الانطباعات والمصالح الفردية وينظروا لمصلحة الوطن ويكون معيارنا الوحيد فيها الدستور الذي كان واضحا بانه لا يحق للحكومة او غيرها اصدار مرسوم ضرورة الا وفقا للشروط التي يتطلبها الدستور، وهي اولا: ان يكون في فترة غياب المجلس وانقطاع ادوات انعقاده، ثانيا: ان يكون هناك حالة ضرورة، وثالثا: ان تكون هذه الضرورة لا تحتمل التأخير وليست قابلة للحل في فترات مقبلة دون ضرر على الوطن، ورابعا: ان يكون هذا الامر مستجدا ومستحدثا، وكل هذه الشروط غير متوافرة بموضوع الدوائر فهو قديم مستقر تم خوض اكثر من انتخابات عليه.

● سلطان العبدان

دعا إلى سرعة الدعوة إلى الانتخابات في ظل القانون الحالي

الحويلة: المقاطعة خيارنا الأساسي في حال التلاعب بـ «الدوائر»

أكد النائب د.محمد الحويلة أن القرار الحكومي برفع كتاب عدم التعاون مع مجلس 2009 خطوة موفقة وفي الاتجاه الصحيح لحل الأزمة التي تعاني منها البلاد منذ صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012 وعودة مجلس 2009، إلا أنها غير كافية حتى الآن، داعيا الى سرعة الدعوة الى الانتخابات وفق قانون الانتخابات الحالي «الخمس دوائر بأربعة أصوات» خاصة بعد حكم المحكمة الدستورية التاريخي الذي حصن هذا القانون.

وحذر الحويلة في تصريح صحافي أمس، من أي تلاعب في قانون الانتخابات الحالي عن طريق إصدار مراسيم ضرورة تقلص الاصوات أو تعدل الدوائر، متسائلا: إذا كانت الحكومة تريد تقليص عدد الاصوات بمرسوم ضرورة، فلماذا لجأت الى المحكمة الدستورية منذ البداية؟

وأكد الحويلة ان خيار مقاطعة الانتخابات ترشحا وانتخابا سيظل هو الخيار الأول لديه في حال تم التلاعب بقانون الانتخابات، مشددا على تمسكه والتزامه بوثيقة رمضان «الأمة مصدر السلطات» التي وقع عليها، لافتا الى أن تقليص عدد الأصوات سيتسبب في إخراج مجلس غير مقبول شعبيا وسيجعل البلد مستمرا في دوامة عدم الاستقرار التي يعاني منها منذ سنوات، واستطرد قائلا: كفانا صراعات ومشاحنات، فالتنمية تصرخ من الإهمال، والاهتمام بها يحتاج الى مناخ سياسي مستقر.

وجدد الحويلة مطالبته بضرورة الاستعجال في إصدار مرسوم حل مجلس الأمة والدعوة الى انتخابات جديدة، حتى تخرج البلاد من الأزمة الحالية التي تسببت في شلل تام داخل مرافق الدولة، بسبب تعطل مجلس الأمة عن القيام بواجباته التشريعية والرقابية، مؤكدا أن أي قرار آخر لا يمكن أن يصل بالأزمة الى حل أو يخرج البلاد من محنتها الحالية.

د.محمد الحويلة

الغانم: مرسوم خصخصة «الكويتية» يجب أن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني

نبّه رئيس اللجنة المالية في مجلس 2012 المبطل النائب مرزوق الغانم الى ان توجه الحكومة لإصدار مرسوم ضرورة بخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لابد ان يكون متوافقا مع ما تم الاتفاق عليه مسبقا في المشروع الذي ناقشته اللجنة المالية البرلمانية في مجلس 2012، وقال الغانم ان اللجنة ناقشت سابقا مشروع خصخصة الكويتية الذي تقدمت به الحكومة وتم إجراء التعديلات عليه بما يحفظ حقوق العمالة الوطنية في المؤسسة ويحقق الهدف المنشود في تطويرها وتنمية الاقتصاد الوطني، وحذر الغانم من ان صدور اي قانون بخلاف ما تم التوافق عليه يؤكد ان الحكومة لا تحمل نية جدية لتحقيق الاصلاح وان العبث بالمال العام مازال مستمرا بأوجه مختلفة.

مرزوق الغانم

دعا الشعب إلى اليقظة تجاه محاولات إصدار مرسوم ضرورة

الفضالة: مرسوم حل مجلس 2009 لن يطوي صفحة الأزمة السياسية

قال الناطق الرسمي بلسان الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الاصلاحات السياسية خالد الفضالة ان اقرار مجلس الوزراء اليوم لمرسوم حل مجلس 2009 المرفوض شعبيا جاء متأخرا عن وقته، ومع ذلك فقد كان المؤمل ان يأتي ليخفف من حالة احتقان الأزمة السياسية، الا ان هذا المرسوم، مع الأسف، لن يطوي مثلما يفترض صفحة الأزمة السياسية المحتدمة في البلاد، ذلك ان السلطة لاتزال حتى هذه اللحظة تناور من أجل الانفراد بتغيير النظام الانتخابي وذلك بتخفيض عدد الأصوات التي يستطيع الناخب الإدلاء بها من أربعة أصوات الى صوت او صوتين، وهو ما يعد تحديا غير مقبول لإرادة الأمة واستخفافا مرفوضا بحكم المحكمة الدستورية، ما يفتح الباب امام تفاقم الأزمة السياسية التي تعاني منها الكويت واتخاذها مسارات بالغة التعقيد وشديدة الخطورة.

وأضاف الفضالة: وإزاء هذا فإننا في الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الاصلاحات السياسية ندعو أبناء شعبنا الى اليقظة تجاه مناورة السلطة لاصدار مرسوم بقانون يأتي لاحقا لمرسوم الحل، ولا يتوافر له شرط الضرورة الملزم دستوريا وفقا للمادة 71، كما ندعو المواطنين جميعا الى الاستعداد التام، عبر جميع الوسائل والأساليب السلمية والميدانية المتاحة والممكنة ضمن الإطار الدستوري، للتصدي لانفراد السلطة بالقرار وعبثها بالنظام الانتخابي.

خالد الفضالة

المشاركون في الندوة قالوا إن تعديل الدوائر تُرك للمشرع

ندوة المنيس: مراسيم الضرورة في «الدوائر» ونظام التصويت مرفوضة

أكد النائب السابق محمد العبدالجادر ان «الاحتكام إلى الدستور لا يجب أن يكون انتقائيا، واليوم يتحدثون عن إصدار مرسوم ضرورة»، متسائلا «ضرورة على ماذا؟».

وقال العبدالجادر خلال كلمته في الندوة التي اقيمت مساء اول من امس في مركز سامي المنيس ان «المحكمة الدستورية نزعت فتيل أزمة كبيرة جدا»، مضيفا «الدستور اليوم هو الذي يحمي الكويت من حالة الفوضى والشلل ونحن نطبق الحد الأدنى من الدستور».

وتابع العبدالجادر قائلا «مرسوم الضرورة حل مسكن، لأن الوضع تغير وهناك حراك شبابي يجب أن يحترم».

كما كشف العبدالجادر أنه «كانت هناك أخطاء فادحة حدثت يوم الفرز في الانتخابات السابقة تكاد تغير كثيرا من النتائج».

من جهته، قال الناشط السياسي وسمي الوسمي ان «المحكمة الدستورية وجهت رسالة قاسية للحكومة بأنكم تدخلوننا في موضوع لا علاقة لنا به وكل ما تطرحونه لا علاقة له بالدستور»، مشيرا إلى أن «المميز في حكم المحكمة الدستورية أنه جاء في 4 فقرات ردا على الطعن وتحدث في الثلاث الأولى عما يدار بالشارع». وأضاف الوسمي خلال مداخلته في الندوة «المحكمة الدستورية أشارت بوضوح إلى أنها لن تتقاعس عن دورها الأساسي في حماية الدستور»، مشددا على أنه «إذا كان هناك أي تطور في النظام الانتخابي يجب أن يتزامن مع تغيير في الدستور». من جهته، تحدث النائب صالح الملا قائلا «من يقول ان الدوائر حصنت بهذا الحكم فهو مخطئ، لأن المحكمة لم تحصن الدوائر بل تركت أمر التعديل للمشرع»، مضيفا ان «حق إصدار المراسيم ليس حقا مطلقا».

وأضاف الملا قائلا «لا يمكن بأي حال من الأحوال تكييف المادة 71 من الدستور حسب الأهواء والرغبات»، مضيفا «يجب إلغاء محكمة الوزراء غير الدستورية، فمنذ إنشائها لم تحاكم أحدا».

وشدد الملا على وجوب أن «نكون حذرين وأن نوصل الرسالة إلى ولي الأمر بكل وضوح»، مشيرا إلى أن «السلطة القضائية عندما تشكر صاحب السمو الامير معنى ذلك أن المستشار فيصل المرشد شكا من تدخل أطراف وسحب استقالته بناء على ضمانة من صاحب السمو الأمير». واشار الملا في مداخلته إلى أن «مرسوم الضرورة في قضية الدوائر أمر مرفوض بل ومن المحرمات أيضا».

● عبدالله البالول

صالح الملا أثناء كلمته في ندوة المنيس أول من أمس

د.محمد العبدالجادر متحدثا خلال الندوة

الوضع السياسي يعكس مظاهر الخلل الذي تعاني منه الدولة

الجبهة الوطنية لحماية الدستور: الحكومة الحالية ليست أهلاً لتحمل المسؤولية العامة

أصدرت الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات الدستورية بيانا حول حكم المحكمة الدستورية الأخير قالت فيه: بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها الأخير برفض الطعن الحكومي بعدم دستورية القانون رقم (42) لسنة 2006، وبعد تردد غير مبرر، أعدت الحكومة مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة المنتخب عام 2009، وقد كان من المؤمل أن تعلن الحكومة تعهدها بإجراء الانتخابات وفق النظام الانتخابي الحالي، إلا أن هذا لم يحدث نتيجة وجود مخططات لانفراد السلطة بتعديل هذا النظام على نحو يحقق أهدافها، وهو ما يعني استمرار التوتر السياسي في البلاد.

وأضافت الجبهة في بيانها: ولعله لم يعد خافيا على أحد ان الكويت تعاني منذ العام 2006 من أزمات سياسية متلاحقة وفشل مستمر ومتراكم في إدارة شؤون الدولة وذلك نتيجة كون الحكومة مجرد واجهة سياسية لذرية المغفور له مبارك الصباح وليست مؤسسة دستورية تهيمن على مصالح الدولة وترسم السياسة العامة، كما أنه نتاج طبيعي للنقص الشديد في عنصر الكفاءة المتطلب لإدارة شؤون الدولة على مستوى مجلس الوزراء.

ورأت الجبهة الوطنية ان الحكومة الحالية لا تتمتع بأدنى درجة من درجات الاستقلالية، وليست لديها القدرة على اتخاذ القرارات المهمة وفق النظام الدستوري، وهو الأمر الذي نتج عنه الميل فعليا نحو النظام الرئاسي وليس البرلماني وهو أمر يخالف أسس الدستور.

وقالت: إن ضعف مجلس الوزراء والتداخل بين مهامه ومهام رئاسة الدولة من جهة، وهيمنة مصالح ذرية مبارك الصباح على القرار السياسي من جهة أخرى، أدى ذلك كله إلى حالة الفوضى السياسية الراهنة، فالكويت تمر حاليا بفراغ دستوري وينتابها التوتر بما يجعلها تقف على مشارف اضطراب سياسي شامل، كل ذلك بسبب الجنوح نحو الحكم الفردي المناهض للدستور.

ترى الجبهة الوطنية ان الوضع السياسي الراهن لا يعدو أن يكون مجرد مظهر من مظاهر الخلل العميق الذي تعاني منه إدارة الدولة، وهو نتيجة من نتائج تغليب الحكم الفردي وإهدار قاعدة أن الأمة مصدر السلطات وما ينتج عنها من حكم ديموقراطي.

كما تتعامل الجبهة الوطنية مع عجز الحكومة عن اتخاذ قرار إجراء الانتخابات وفق النظام الحالي للدوائر الانتخابية على أنه يعني قبولها بمنهج الحكم الفردي في البلاد ومساهمة منها في تكريسه، وهذا ما يؤكد يقينا أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء لا يملكون من أمرهم السياسي شيئا. لذلك، فإننا نرى أن الحكومة الحالية ليست أهلا لتحمل المسؤولية العامة. ويهمنا أن نؤكد أن استمرار الوضع الراهن يستنهض حتما همة الشعب الكويتي للدفاع عن حقوقه وعن النظام الديموقراطي وعن شعبية الحكم.